

لمن يهيم الأثر



s.sbe@hotmail.com

سالم إبراهيم السبيعي

يا لجنة الداخلية والدفاع أنصفوا المواطن

لم أر بلدا في العالم يُضعف ولاء المواطن وحب لوطنه مثلما تقوم به حكومة الكويت سواء في الداخل أو الخارج لدرجة أن أعداد المزدوجين تتزايد، وعقارات الكويتيين بالخارج تتضاعف، وهذا دليل اهتزاز الثقة بالمستقبل والسبب زعزعة ولاء المواطن وبث الخوف والرعب في أمنه واستقراره ومستقبل أبنائه، ولو لا تدفق البترول ومقولة: «الله لا يغير علينا» وهي صمام الأمان «لهدمت صوامع وبيع»، لن أتكلّم عن سحب الجنسيات والذي أصبح عقابا شاملا لأسرة كاملة، ورد فعل يخالف قول الحق «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

ولن أتكلّم عن ملاحقة الحكومة للمواطنين الذين تعودوا الخروج بصحراء وطنهم القاحلة في أيام الربيع وهي المتعة الوحيدة لديهم، خصوصا البسطاء منهم، الذين يقولون: أصبح البر والبحر محرما علينا بمزاج حكومي، ولن أتكلّم عن التصريحات المخيفة لمسؤولين بالحكومة بأن خلال سنوات قليلة لن تستطيع الحكومة دفع رواتب الموظفين وعليهم أن يتنازلوا عن ثلث رواتبهم، كل ما سبق لم يهز شعره في رأسي ربما له مبرراته، ولكن الذي هز كياني وزعزع ولائي ودعوت الله أن... «يرزقني الصبر» ما وجدته بالإدارة العامة للهجرة من تخوين للمواطن والتشكيك في أمانته ومصداقيته والانتقاص لولائه والتقليل من قيمة المواطنة لديه، لم أشعر بحياتي شعور القهر والألم إلا من مزاجية إدارة الهجرة، تبدأ قصتي «مصيبتني» حين اكتشفت أنني لا أملك من وطني غير الاسم وأن غير الكويتي أحق مني في وطني... كيف؟

أردت أن أستخرج كارت زيارة لصديق فذهبت لهجرة العاصمة فاعتذر المسؤولون بلطف بأن الزيارة إما عائلية أو تجارية وهذه أوامر المدير العام ونحن نعرفك جيدا ونحن أصدقاء ابنك، ونعرف أنك كنت تدرس في القاهرة (بلد المدعو للزيارة) وحسب البيانات المكتوبة بالطلب من حيث السن فالداعي والمدعو بنفس العمر فوق الستين، بالإضافة إلى أن المدعو للزيارة مهنته المكتوبة بجواز السفر تاجر ورئيس شركة وهذا يفرض علينا الموافقة لكن العين بصيرة واليد قصيرة، لماذا لا تذهب للمدير العام ربما حين يراك ويعرف أن أكثر من نصف وكلاء الداخلية من أقربائك عدا الرتب الأخرى، فتوجهت للإدارة العامة ففوجئت بالنظر وكأنني ساقبل «النجاشي» ملك الحبشة فقال لي مدير مكتبه: اترك المعاملة وتعال غدا، وفي الغد قيل لي المعاملة مرفوضة.. لماذا؟ لا نتناقش دون إبداء الأسباب.

أنا بالله اكتبوا عليها مرفوضة حتى أعرف من رفضها في حال رفعها للمسؤول الأعلى أو إقامة دعوة قضائية كان الرد: رفضناها حسب مزاجنا، قلت: رفضكم هذا إما أنني مواطن غير صالح وإما الزائر غير صالح.

سألني أحد الضباط: هل لديك شركة؟ قلت نعم قال: اطلب زيارة تجارية قلت: تم. فطلبت وذهب بها ابني إلى هجرة حولي (حسب موقع مكتب الشركة) فرفضت بسبب أن المدعو للزيارة لا يحمل شهادة جامعية (تعليمات المدير العام)، وأيضا «الرفض شفهي»، قال لي أحدهم مداعبا (أو ربما جادا): إن سبب الرفض هو اسمك القبلي.

وقال آخر لماذا لا تطلب زيارة سياحية؟ ضحكت وقلت: أنا أريد أن أكرم ضيفي في بيتي وفي وطني بأي صورة وأي مسمى من الزيارات.

جلست في مكنتي أنظر إلى شهادة الجنسية والشهادة الميلادية وشهادات الدراسة، والدورات، والشكر والتقدير، والقرارات الوزارية لوزراء الشؤون الاجتماعية وأحدهم الشيخ صباح الخالد باختياره عضوا بمجالس إدارات الجمعيات.. أنظر وأقول: ورق x ورق.. تاريخ وعمر لم أشعر بأن هناك حاجزا بيني وبين وطني إلا عندما دخلت باب الإدارة العامة للهجرة «وربما تضاف المهاجرين».

لم تنته القصة سألني ابن صديقي (المدعو للزيارة) وهو يعمل بمكنتي عما تم بكارت الزيارة اعتذرت له قال: دعني أحاول، وفي خلال ساعات حصل على دعوة الزيارة باسمه يدعو والده لزيارة الكويت، المضحك المبكي أن دعوة الزيارة مصنفة «زيارة سياحية» والمفروض «عائلية» ومن أين؟ الإدارة العامة للهجرة.

للموضوع بقية...  
أناشد لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة أن يتعاونوا مع وزارة الداخلية لحفظ كرامة المواطن والأ تكون قراراتهم ارتجالية (نعم أو لا) لأن ذلك يمس كرامة وشرف وأمانة المواطن فحين يرفض تعهد مواطن أو كفالته فهذا دليل على أنه إما سفیه أو ناقص الأهلية. فلا يمنع أن تضاف على طلب الزيارة استمارة يدون فيها طالب الزيارة كل المعلومات «حتى وإن كانت في نظر البعض عادية» حتى تسهل على متخذ القرار، اتخاذ القرار بقناعة ودون تردد، كذلك يمكن للداخلية طلب تأمين بنكي وليكن 500 دينار يسترجع عند مغادرة الزائر، كذلك يمكن أن تطلب الداخلية شهادة مختار المنطقة أو شهود (اثنين) ممن تثق بهما الداخلية. أنا أعلم أن هذه بيروقراطية وتعقيد لكنها تحفظ كرامة المواطن وعدم الانتقاص من أمانته على وطنه.

وأتمنى من أخي عبدالله المعيوف ابوفواز رئيس اللجنة وإخوانه الأعضاء الاهتمام بهذا الموضوع وللجنة نشر مقال بعنوان «ليتنى وأندا يا وزارة الداخلية» في جريدة «الأنباء» بتاريخ 5/5/2014 ولكن.. لقد أسمعتم لو ناديت حيا.. ولكن..

كلمات



زين حمد البذال

متى تزال

مناطق العزاب؟

في كل دولة في العالم توجد مساكن خاصة للعزاب وعادة ما تكون بعيدة عن المناطق التي تقطنها الأسر حتى يضمنوا سلامة الناس وعدم تعرضهم للأضرار والمضايقات وهناك دول تحيط بمساكن العزاب بسياس وسور كبير ومرتفع وتضع عليه حراسات حتى يحكموا السيطرة عليهم ومعرفة الداخل والخارج ولكن عندنا في الكويت الوضع مختلف تماما حيث ان مناطق العزاب ملاصقة لمساكن الأهالي ومناطق أخرى العزاب يعيشون بين العائلات والكثير من الأشخاص قاموا ببيع منازلهم أو تاجيرها بعد أن غزا

تحت الشمس



حبيبة العبدالله

من المعروف أن العولة والتحول الاجتماعي من العناصر المهمة التي تطول المجتمعات بشكل حتمي بين فترة وأخرى، وبشكل عام فإن هذا الارتقاء والتقدم من المفترض أن يتبعه تحول وتغير في سلوكياتنا وعاداتنا للأفضل فجعلت العربة تسير للإمام لا للخلف، ودرجات السلم تسحبنا للأعلى لا للأسفل، ونضجنا الفكري والنفسي والاجتماعي من المفترض أن يدفعنا ويحولنا لأشخاص أفضل مما كنا عليه، وكما يقال «لكل قاعدة شواذ»، وللأسف مؤخرا أصبحنا نلاحظ أن عدد هؤلاء الشواذ قد زاد كثيرا عما كان عنه في السابق، خصوصا أن وسائل التواصل الاجتماعية قد عرت أخلاقيات البعض وكشفت

إن لم تستح

فافعل ما شئت

العزاب مناطقهم، مادام لا يوجد من يحاسبهم أو يراقبهم وعلى سبيل المثال منطقة جليب الشيوخ التي تعج بعشرات الآلاف من العزاب من كافة الجنسيات وهناك عوائل تسكن بينهم وفي المناطق الملاصقة لهم وتخليلوا معي منظرهم وهم يقفون أمام البيوت وفي الشوارع وبعضهم لا يرتدي سوى الملابس الداخلية تشعر كأنك في الهند أو سيلان ولست في الكويت البلد الغني بخيراته التي وصلت جميع أنحاء العالم وأغلبهم بالطبع من العاطلين عن العمل والمتغيبين والمخالفين لقانون الإقامة والمجرمين وهناك بيوت أجلكم الله تعمل

عما كان مستورا ومخفيا عنا، فبدلا من ان يتنافس البعض في شيء مفيد ومميز، اصبح التنافس مع الأسف بمن يكون (اتفه) من الآخر، ومن يتعرض للسلب من قبل المتابعين أكثر من الآخر، ومن يتعري ويستغف الأخرين ويقلل من احترامهم أكثر من الآخر، اصبح التنافس الأكبر فيما بينهم هو من منهم لديه شهرة سلبية أكثر من الآخر، ان هذه المظاهر اكدت لنا ان لغة الجسد أهم بكثير من لغة العقل عند البعض دفعتنا لتقليبنا كفا على كف والتأكيد على مقولة «ان لم تستح فافعل ما شئت»، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: متى أصبح التخلي عن المبادئ مبدأ؟ ومتى أصبح كره وذم وسب الآخرين لنا ميزة؟ ومتى تحولنا

بالدعارة وتصنيع الخمر وتجدد في شوارعها أسواقا مكشوفة في الهواء غير مرخصة تتبع الخضراوات واللحوم والأسماك التالفة والفاسدة والعزاب اليوم انتشروا في جميع المناطق في ظل غياب القانون، اليوم على الحكومة ممثلة في وزاراتها المختصة مسؤولية كبيرة في حل هذه المشكلة بأسرع وقت من خلال إنشاء مناطق خاصة للعزاب بعيدة عن أماكن العوائل ويتم فيها توفير جميع الخدمات حتى يتحقق الأمن والاستقرار ويشعر الناس بالطمأنينة وتصبح مناطقنا نظيفة ونموذجية مثل باقي البلدان المتطورة.

من تقليد الشكل الغربي إلى الباطن الغربي؟ يؤسفني أن أرى شابات في عمر الزهور ينهين مستقبلهن بالإعلامي ممن يمكن أهدافا أخرى بعيدة عن النجاح المهني، يمثلن قدوة للشباب.. فإذا تفرقت الغنم قادتها العنز الجرباء، ويؤسفني مدى الانحلال الفكري والأخلاقي والسطحية التي وصلنا إليها مؤخرا، ومن الواضح أننا لم ولن نحسن استخدام وسائل التواصل الاجتماعية بعد تحويلنا إياها من نعم إلى نقمة.. أنا على يقين من أنني ربما أضرب في حديد بارد كيقيني تماما من انه سيجيء اليوم ويتحول هذا الحديد البارد إلى حار، ولكن بعد فوات الأوان.



شراة قلم



حسن الهدياد

دار حوار بين «علي» و«خالد» في الديوانية، أجمل ما في الحوار أنه كان راقياً وتحيط به سياج من الموضوعية والاحترام، الحوار كان كالتالي:

• علي: الديمقراطية ورطنتا وضيعتنا، ويتسديها المال ودعم المتنفذين على المستوى القبلي والطائفي والفتوي، والكل يبحث عن مصالحه ومصالح من يحيطون به، والبلد ينتظر من فوضي لأخرى.

• خالد: لا تكن متشائما هكذا الديمقراطية ليست هي المشكلة كما ذكرت، ولكن المصيبة تكمن في ثقافة المجتمع، واختيارات الناس المصابة وجميعنا يعلم ذلك.

• علي: كلامك مردود عليه، اذا علينا أن نعترف بأننا شعب لا يملك ثقافة أصول الديمقراطية، وغير قادر على التعامل مع مفاهيمها التي خلقت من أجلها، ليس الأولى أن نتركها ما دامت لا تناسبنا؟

• خالد: ولماذا نترك نعمة الحرية، هل تعلم أنه مهما كبرت تنمية الاسمنت والطابوق من حولنا بناطحات سحب مزخرفة، لا تسوي قطرة من ديمقراطيتنا.

• علي: انت تبالغ نوعا ما، الديمقراطية رمتنا خارج ملعب الإنجاز، يا أخي أين مستشفيات الديمقراطية؟ وأين قفزة الصحة؟ وأين العدالة والمساواة؟ وأين أصبحت قضية الإسكان؟ وأين وأين.. الخ، وانظر إلى أهلنا في دول الخليج قفزوا قفزة لاعب ماهر لتطویر بلدانهم، وشعوبهم تعيش في رفاه من دون فلسفة

الديموقراطية، فلماذا لا نتبع نهجهم، فمن يستفيد من الديمقراطية غير من يصيد ثمارها الشخصية؟

• خالد: يا عزيزي الديمقراطية ليست فقط مجلس أمة، الديمقراطية تراها في حقوقك كمواطن في دستور 1962، ولا تنسى أن نهضة الكويت جاءت بعد إقرار الدستور بنظامه الديمقراطي، وتاكد ان فقداننا هذه الحرية حينها فستشعر بأهميتها، والأمر متعلق بممارسة إيجابية حتى نكطف ثمارها.

• علي: الديمقراطية هي التي جعلت حاجتنا المستحقة بأيدي نواب، نذهب إليهم من أجل واسطة لوزراء أساسا جاءوا بالمحاصصة والترضيات المعروفة، رغم أن مطلبنا من الحاجات هو حق مشروع لنا لا يحتاج إلى واسطة، هل هذه الديمقراطية التي تزيناها بفلسفتك؟

• خالد: يا عزيزي من صنع نواب الخدمات؟ اليس اختيارنا السئية، لو كانت اختيارنا مبنية على أساس سليم لما كان هذا حالنا، والنائب يفترض أن يكون مشرعا ومراقبا مهمته محاربة الفساد وليس مندوبا يهرول في أروقة الوزارات، ومسألة اختيار الوزراء بالمحاصصة أيضا جاءت نتيجة ضغوط قوى مجتمعية أفكارها ضيقة الأفق.

• علي: أمر طبيعي أن يتحول النائب «مندوب معاملات» حتى يحافظ على مكانة الكرسي، والمواطن مضطر لأن يلجأ للنائب الذي يمثلها طالما بعض وزراء الحكومة يغلظون الأبواب بوجه حاجات وحقوق المواطن، وكل هذه الفوضى جاءت نتيجة لعبة

الكراسي تحت عنوان الديمقراطية.

• خالد: الديمقراطية نعمة ممارساتنا هي الخطأ الفادح، قد تراها اليوم نقمة، ولكن حتما سيأتي جيل آخر ويدرك كيفية التعامل معها وفقا لأصولها، هنا الكل سيشعر بأهميتها، وهناك من يحارب ويشوه ملامح الديمقراطية وأهدافهم زرع حالة يأس بين أفراد المجتمع، وأنت يا «علي» قد تكون أحد ضحاياهم.

• علي: أي جيل تريد أن ننتظر بعد خراب روما؟ كلامك غير واقعي وتفاؤل غير منصف في ظل الأوضاع المأساوية التي نعيشها، الفاسدون أصبحوا يسرقون الأموال باسم الديمقراطية التي خدرت عقولكم بحقن سامة باسم الحرية، الديمقراطية مكانها ليست هنا، لا تخدع نفسك بأوهام دمتر البلد، والدليل اليوم انخفاض برميل النفط إلى مستويات متدنية مرعبة وأصبح المستقبل مجهولا والحكومة والمجلس لا يملكان الحلول الواقعية فقط تصریحات لا تسمن ولا تغني من جوع.

• خالد: في النهاية أنا احترم رأيك، قد تراه من زوايا ملفقة بالتشاؤم، وأنا أرى الديمقراطية من زوايا إيجابية، وما زلت أراهن على أحياء ثقافة جديدة في مجتمعنا من الشباب الواعي من شأنها ستنهض بالوطن، وقد أضحي بنفسي ولا أخسر الديمقراطية التي منحتني الكرامة.

حوار «علي وخالد» مرآة تعكس واقع حالنا، البعض متمسك بالديمقراطية والبعض كفر بها.. والنتيجة لا نملكها مادامت المصالح فوق كل اعتبار وطني.

في الصميم



www.leeesh.com

م.غنيم الزعبي

نفقات مدارس

«التربية»!

لا تصرف المعلمة الوافدة دينارا واحدا على المدرسة «وهذا هو التصرف الصحيح»، ولا تتجرب السيدة الناطرة على طلب ذلك منها فهي إن فعلت فسيتأثير الرد جاهزا وصاعقا: أنا أتيت من آخر الدنيا وتركت عائلتي وأحبائي لأتعب وأشقى لتوفير حياة كريمة لي ولهم ثم تأتي وتطلب مني التبرع لمدرسة تتبع ووزارة ميزانيتها مليار و800 مليون دينار؟ وفي نهاية السنة تحصل هذه المعلمة الوافدة على التقدير والتقييم حسب جهدها وعملها وهذا هو الصحيح أيضا.

من ناحية أخرى تفرض كثير من ناظرات المدارس على المدرسات الكويطات صرف أموال من جيوبهن على الكثير من الأنشطة التي تدخل من باب البهجة أملا في الحصول على رضا مسؤولي المنطة التعليمية عندما يزورون تلك المدرسة، فهذه (الغازات) الفخمة والملونة والمليئة بالأزهار الطبيعية الجميلة، وتلك اللوحة الجدارية الكبيرة التي يكتب على جانبها زورا وبهتانا أنها من تصميم المعلمة الفلانية وهي في الواقع تم إنجازها بأحد مكاتب خدمة الطلبة مقابل عشرات الدنانير «نقتهم» تلك المعلمة المسكينة من راتبها الذي هو مفروض لها ولأطفالها. ولا نستطيع طبعاً إغفال البوفيهات والصحون الكبيرة المليئة بالحلوى الغالية والتمنية والتي «تبرعت» بها مجبورة إحدى المدرسات عند تكريم أحد المسؤولين الكبار من المنطقة التعليمية بزيارة المدرسة. عمرك سمعتم عن تبرع إجباري؟ فقط في مدارس الكويت.. ومن تمتع عن هذا التبرع الإجباري ستؤسف في لائحة عدم المتعاونات وهي لائحة قلما يحظى المنتمون لها بشرف الحصول على الأعمال الممتازة نهاية السنة. وهو أمر يعني أيضا حرمانها من مكافأة مالية تصل أحيانا إلى ألف دينار. وهذا الأمر تنفرد به مدارس البنات عن الرجال، فنناظر المدرسة التي هيئتها التدريسية هم رجال قد يتعرض «للمردغة» على أيدي المدرسين الكويطين.. إن طلب منهم نفس الشيء.. ناصك آنا، إيجار، أقساط سيارة، رواتب خدم مصارف الدروس الخصوصية، وغيرها من أعباء الدنيا اللي كاسرة ظهري وتأتيني بمثل هذا الطلّب؟

وهذا الأمر الذي تقوم به بعض الناظرات هو أمر غريب وغير مقبول ويشبه إلى حد ما أخذ أموال الناس بالجبر والقوة، ويجب أن يتوقف، وعلى الوزارة وضع خط ساخن للإبلاغ عن أي إدارة تطلب من المدرسات أنشطة تكلفهن فلوسا أو إجبارهن على شراء أمور تدخل في احتفالات واستقبالات المدرسة لمسؤولي الوزارة والمنطقة التعليمية. فالوزارة وضعت لكل مدرسة ميزانية صحيح ضئيلة لكن هذا ليس مبررا للضغط على المدرسات لصرف أموال تعوض ذلك النقص، فمديرة المدرسة عليها تدبر أمورها حسب الميزانية وتتروك المبالغ في الأمور التي لا تصب في صميم الأمور التعليمية.

نقطة أخيرة: قام وزير التربية بزيارة ثانوية رزينة في صباح الناصر الأسبوع الماضي وكان الاستقبال بحجم الضيف، بس كنت أتمنى من معالي الوزير لو وجه سؤالا للسيدة الناظرة: من دفع ثمن كل هذا؟